

انطلاق فعاليات الملتقى العالمي الثامن عشر لأخوة تركستان الشرقية في إسطنبول



جَمْعِيَّةُ تَرْكِسْتَانِ الشَّرْقِيَّةِ لِلصَّحَافَةِ وَالْإِذَاعَةِ
شَرْقِي تۈركىستان ئاخبارات ۋە مېديا جەمئىيىتى



TURKESTAN1933



ISTIQLALTVAR



EASTTURKISTANN



TURKISTAN.ALSHARQIA



كلمة المحرر

د.عبدالوارث عبد الخالق

تركستان الشرقية هي أرض تركية إسلامية مهمة، حيث تبلغ مساحة أراضيها ١,٨٢٤,٤١٨ كيلومتر مربع، ويبلغ عدد سكانها الأتراك أكثر من ٣٥ مليون نسمة. بالإضافة إلى ذلك، يعيش الأويغور في المهجر، والذين يبلغ عددهم حوالي ٤ ملايين نسمة، في مختلف دول العالم، وخاصة في الجمهوريات التركية. إن أبناء الشعب التركستاني الذين تعرضوا لمختلف المجازر والإبادة الجماعية والاستيعاب والسياسات القمعية على مدى ٧٥ عامًا بسبب الاحتلال الصيني، أصبحوا الآن في صندوق مغلق معزولين تمامًا عن العالم ويواجهون خطر المحو من التاريخ.

إن الشعب التركستاني المسلم الذي يكافح من أجل البقاء في تركستان الشرقية لا يتمتع بحرية الفكر والتعبير، وحرية الصحافة والنشر، وخاصة حرية الدين؛ لم تكن موجودة أبدا من قبل. إن جميع وسائل الإعلام وأدوات البث والاتصالات في أيدي السلطات الصينية الشيوعية، وتستخدم فقط للدعاية للحزب الشيوعي الصيني والدولة الصينية. نحن في جمعية الصحافة والإعلام لتركستان الشرقية (وكالة أنباء تركستان الشرقية)، نتابع التطورات في تركستان الشرقية لحظة بلحظة، ونحاول التأكد من نشر الأخبار عنها. في واقع الأمر، على الرغم من الحصار الذي تفرضه الصين على المعلومات، فإننا نعمل بدقة شديدة لتحديد صحيح الأخبار من أكاذيبها. كما أننا نسعى جاهدين لتكون الأخبار متوافقة مع مبادئ الصحافة، حتى نكون المصدر الأول لأخبار تركستان الشرقية.

نهدف من خلال مصادرنا الإخبارية الموثوقة وبرامج التحليل والمجلات الشهرية إلى فضح جرائم السلطات الصينية الشيوعية ضد الإنسانية والادعاءات الكاذبة التي تستغلها للتغطية على جرائمها القمعية، وكذلك إعلام المجتمع الدولي بالإبادة الجماعية للإنسانية التي يتعرض لها شعب تركستان الشرقية اليوم.



رئيس التحرير
بلال عزيزي

هيئة التحرير
د. عبدالوارث عبد الخالق
عرفان أوتكور

الإخراج الفني
رضوى عادل

الكاريكاتير
رضوى عادل

الإشراف
جمعية تركستان الشرقية
للصحافة والإعلام

العنوان

Kartalpe Mah. Geçit
Sok. No: 6 Dükkan 2
Sefaköy Küçükçekmece
İSTANBUL



انطلاق فعاليات الملتقى العالمي الثامن عشر لأخوة تركستان الشرقية في إسطنبول

انطلقت في مدينة إسطنبول فعاليات الذكرى السنوية العشرين لتأسيس "جمعية معارف وتضامن تركستان الشرقية" والنسخة الثامنة عشرة من "الملتقى العالمي لأخوة تركستان الشرقية"، بمشاركة واسعة من أبناء تركستان الشرقية المقيمين في مختلف دول العالم. وقد بدأ البرنامج، الذي يُعقد تحت شعار "قضية مشتركة، منظمة قوية، وخطوات ملموسة"، في مركز قازلي تشيشمه للمؤتمرات بمنطقة زيتين بورنو. وشهد الحدث حضور ممثلي منظمات المجتمع المدني لتركستان الشرقية من كازاخستان، والمملكة العربية السعودية، وأوروبا، وأستراليا، وكندا، وغيرها من الدول، إلى جانب نخبة من العلماء وقادة الرأي، وممثلي العديد من منظمات المجتمع المدني العاملة في إسطنبول.

رئيس جمعية معارف وتضامن تركستان الشرقية، موسى جان إن: وفي الكلمة الافتتاحية للملتقى الذي استُهل بتلاوة آيات من الذكر الحكيم، قال رئيس الجمعية السيد موسى جان إن: "نجتمع اليوم لنتشارك فخراً كبيراً، وحماساً بالغاً، ولنتحمل معاً مسؤولية تاريخية جسيمة. نحتفل اليوم بالذكرى العشرين لتأسيس جمعيتنا التي

تكاثفت فيها الجهود تحت رايتي
'المعرفة' و'التضامن':
"الجهل هو السبب الرئيسي لتعثرنا
في الماضي"

وأكد إر أن قصة تأسيس الجمعية
تتجاوز بكثير مجرد كونها مبادرة مدنية
تقليدية، مضيفاً: "منذ الربع الأخير من
القرن الثامن عشر، وتحديداً بعد الغزو
الشيوعي الصيني عام ١٩٤٩، غرقت
تركستان الشرقية في ظلام دامس
لم يسبق له مثيل. لقد عمد النظام
الصيني، عبر مخططات خبيثة، إلى زج

أرسي دعائمها العلم، وارتقى بها
التعليم، وصمدت حتى يومنا هذا
بفضل الثبات والصبر والتضامن،
تزامناً مع افتتاح الملتقى الثامن
عشر لأخوة تركستان الشرقية. إننا
لا نجتمع اليوم لمجرد إحياء مسيرة
عشرين عاماً لجمعية عادية، بل
لنحتفي بذكرى إيقاد شعلة المعرفة
في وجه الظلم، وبمقاومة جيدة
دامت عقدين ضد سياسات الاستيعاب
والإبادة الجماعية ومحاولات طمس
الهوية، وبحركة نهضة وطنية



مسيرة هذه النهضة.
 "هجرة ونضال على خطى النبوة"
 من جانبه، صرح رئيس اتحاد علماء
 تركستان الشرقية الدكتور عالم
 جان بوغدا قائلاً: "شهدت تركستان
 الشرقية منذ احتلالها عام ١٩٤٩
 جهوداً جبارة لمقاومة المحتل، إلا أن
 القمع الصيني المفرط، والحظر التام
 للتعليم الديني، واستبداله بنظام
 تعليمي مبني على الأيديولوجية
 الشيوعية الإلحادية، حال دون تمكن
 علمائنا ومثقفينا من قيادة النضال
 التحرري نحو النصر المنشود. وأمام

قادة الرأي والعلماء والمثقفين في
 السجون وتصفياتهم، ليترك شعبنا
 بلا قيادة أو توجيه، ومحروماً من
 العلم والمدارس. إن السبب الأبرز
 وراء عدم إثمار نضالاتنا السابقة
 لحماية وجودنا هو مستنقع الجهل
 والقضاء على النخب المؤهلة. وإدراكاً
 منا بأن السبيل الوحيد لإنقاذ شعبنا
 هو تنشئة أجيال واعية ومثقفة
 تتصرف بحكمة، اجتمع في عام ٢٠٠٦
 مثقفونا وعلمائنا وشبابنا البواسل،
 بقيادة زعيمنا الراحل عبد الحكيم خان
 مخدوم، لاتخاذ الخطوة الأولى في



وأشار بوغدا إلى ضياع بعض الفرص بين عامي ١٩٩٥ و٢٠١٧ نتيجة نقص الوعي، موضحاً: "بعد تلك المرحلة، توافد إلى تركيا عدد من قادتنا، يتقدمهم عبد الحكيم خان مخدوم وعبد القادر يابجان، وعُقدت مشاورات مطولة لتشخيص أسباب التعثر. وخلص الجميع إلى أن نقص العلم وتفشي الجهل هما المعضلة الأساسية. وهكذا، تبلورت القناعة بضرورة البدء بالتعليم كأولوية، وبالتشاور مع إخواننا المسلمين هنا، تم تأسيس 'جمعية معارف وتضامن تركستان الشرقية'." دخل الأربعاء حيز التنفيذ قانون

هذا الواقع، واستلهاماً من فرحة التحرر التي شهدتها دول الجوار كأفغانستان، قرر إخواننا نقل نضالهم إلى الخارج لتأسيس نظام تعليمي متماسك.

وقد سبق ذلك هجرات أخرى عام ١٩٥٢، قادها رجال دولة مثل عيسى يوسف ألب تكين ومحمد أمين بوغرا، الذين كرسوا ٤٠ إلى ٥٠ عاماً للتعريف بالقضية. ولما لم تُحقق تلك الجهود غاياتها، اقتدى إخواننا بالهجرة النبوية الشريفة من مكة إلى المدينة، فهاجروا ونظموا صفوفهم لمواصلة النضال. وتوزعوا بين أفغانستان، وتركستان الغربية، وتركيا، وغيرها من الدول.





قانون "الوحدة العرقية" الصيني تكريس قمع الأقليات وملاحقة المعارضين في الخارج

"الوحدة العرقية" الصيني، الذي يرى منتقدون أنه سيُفقم قمع الأقليات في الصين، ويعمّن النظام الشيوعي غطاء قانونيا لملاحقة معارضيهِ خارج أراضي البلاد.

"تكريس سياسات الاندماج القسري" ووفقاً لبكين، يهدف "قانون تعزيز الوحدة والتقدم العرقي" إلى صياغة هوية وطنية "مشتركة" بين المجموعات العرقية، و"تعزيز التماسك" داخل المجتمع الصيني. غير أن منظمات حقوقية، من بينها منظمة العفو الدولية، ترى أن القانون سيُلزم الجميع بـ"التماهي السياسي والأيدولوجي مع الحزب الشيوعي الصيني"، كما أنه "يُكرس سياسات الاندماج القسري".

ملاحقة "المخالفين" حتى خارج الصين

ويشير منتقدو القانون إلى بند ينص على إمكانية ملاحقة "المخالفين" حتى خارج الصين، وهو ما يمنح الحكومة، بحسب رأيهم، ذريعة إضافية لاستهداف معارضيها في الخارج.

وحذرت منظمة العفو الدولية من أن التشريع يدفع المجموعات العرقية، مثل الأويغور والتبتيين، إلى تبني "هوية وطنية واحدة تحدد لها الدولة وتُهيمن عليها ثقافة الهان".

ويرى الناشطون أنه أصبح بإمكان بكين اعتبار الدعوة السلمية إلى ضمان حقوق الأقليات في الصين، من قبل أي شخص وفي أي مكان، على أنها تقويض لـ"الوحدة العرقية". ويضع هذا القانون إطاراً قانونياً خلف سياسات سبق أن دمرت حقوق الأويغور والتبتيين وغيرهم من المجموعات العرقية.

ورغم أن الخبراء يعتقدون أنه سيكون من الصعب على الصين تطبيق هذا القانون على أراضي الدول الأجنبية، إلا أنه سيدفع المعارضين إلى الخوف على عائلاتهم التي لا تزال داخل الصين.

في المقابل، تنفي بكين ارتكاب أي انتهاكات بحق الأقليات، مؤكدة أن سياساتها تعزز الأمن الداخلي والتنمية الاقتصادية لجميع المجموعات العرقية.

وبحسب مسؤول قضائي صيني بارز، فإن القانون يستهدف "الأفعال غير القانونية" التي "تقوض الوحدة العرقية أو تخرّض على الانفصال"، معتبراً أن البند الذي ينص على تطبيقه خارج الصين "مشروع وقانوني وضروري".



منع ناشط أويغوري بارز من دخول
المغرب وإعادته فور وصوله لمطار
الدار البيضاء

كشف "المؤتمر العالمي للأويغور" أن السلطات المغربية قامت بمنع رئيسه السابق، الناشط الحقوقي دولكون عيسى، من دخول أراضيها فور وصوله إلى مطار محمد الخامس الدولي بالدار البيضاء، حيث كان قادماً للمشاركة في مؤتمر دولي حول الحرية الدينية.

وأفاد بيان صادر عن المنظمة الحقوقية بأن الواقعة تعود إلى ٢٠ يوليو الجاري، حيث جرى اعتراض الناشط أويغوري عيسى من قبل شرطة الحدود والهجرة في المطار، واحتجازه ونقله للتفتيش التدقيقي لنحو ١٥ ساعة دون تقديم تفسيرات واضحة حول دوافع هذا الإجراء.

وأضاف البيان أن سلطات المطار سلمت الناشط الأويغوري وثيقة إشعار كتابي صادر عن وزارة الداخلية والمديرية العامة للأمن الوطني، تتضمن قراراً رسمياً يمنعه من دخول التراب المغربي، مما حال دون مشاركته في "القمة الدولية للحرية الدينية أو المعتقد" التي استضافتها العاصمة الاقتصادية للمملكة يومي ٢١ و ٢٢ يوليو.

وذكرت المنظمة بأن دولكون عيسى كان موضوع "نشرة حمراء" صادرة

عن منظمة الشرطة الجنائية الدولية (الإنتربول) عام ١٩٩٧ بناء على اتهامات وجهتها له السلطات الصينية، قبل أن تنجح الجهود الحقوقية في شطب هذه النشرة وإلغائها نهائياً عام ٢٠١٨، مشيرة إلى أن التبعات الضمنية لتلك الإخطارات القديمة لا تزال تلاحق تنقلات الناشط وتؤثر على نشاطه الحقوقي الدولي.

ورغم تأكيد المؤتمر الأويغوري عدم وجود معطيات علنية تبرهن على أن قرار المنع جاء بطلب مباشر من حكومة بكين، إلا أنه دعا الحكومة المغربية إلى تقديم إيضاحات شفافة حول أسباب وموجبات القرار.

كما حثت المنظمة كلا من ألمانيا والاتحاد الأوروبي والهيئات الأممية والمنظمات الحقوقية الدولية على التباحث مع السلطات المغربية بشأن هذه القضية، وتوفير حماية أكبر لأنشطة الأويغور في مواجهة ممارسات القمع عابر الحدود.

وحتى حدود الساعة، لم تصدر عن الجهات الحكومية أو الأمنية في المغرب أي توضيحات أو بيانات رسمية تشرح خلفيات اتخاذ قرار منع الناشط الأويغوري من دخول البلاد.

الشرطة الصينية تعتقل شقيقات
أويغوريات ووالدتهن في أروميتشي
بسبب إرسال بضائع إلى تركيا



شقيقة واحدة طليقة في البداية قبل أن يتم اعتقالها بعد أسبوع. اعتقلت السلطات الصينية في العاصمة الإقليمية لشينجيانغ، أورومتشي، شقيقتين أوغوريتين ووالدتهن في ٤ يوليو بسبب إرسال بضائع إلى شقيقتهن الكبرى في تركيا، بينما اعتقلت شقيقة ثالثة بعد أسبوع، حسبما صرحت الأخت الكبرى لإذاعة آسيا الحرة.

وقالت غوزيلنور كاميل إن عائلتها كانت تشحن سلعاً منزلية عادية، بما في ذلك الملابس والأحذية والقبعات والمستلزمات اليومية والتوابل والأغذية المعبأة لدعم عملها التجاري في تركيا.

وقالت لإذاعة آسيا الحرة: "لقد كانت مجرد مستلزمات يومية متنوعة".

وأضافت: "قالت والدتي: 'حتى لو لم نتمكن من إرسال نقود لك، دعنا نرسل لك بضائع حتى تتمكني من ممارسة التجارة يا بنيتي وإعالة أطفالك'".

وأوضح غوزيلنور، التي انتقلت إلى تركيا في عام ٢٠١٦، أن الشحنات كانت تجمعها شقيقتها غولجنيت كاميل، التي احتجزت في معسكر اعتقال بين عامي ٢٠١٨ و٢٠٢٠.

وتعاني غولجنيت أيضاً من شلل جزئي إثر حادث، وكانت شقيقتها تساعدتها بحصة من أرباح تجارتها. ومع ذلك، ووفقاً لغوزيلنور، استخدمت الشرطة

الشقيقات الأوغوريات غولزبير حكيم (يسار)، غولميرا كاميل (الثانية من اليسار)، غولجنيت كاميل (يمين)، ووالدتهن بهارغول توهتي اللواتي اعتقلن في أورومتشي في ٤ و١١ يوليو ٢٠٢٦، في تركيبة غير مؤرخة لصور عائلية. (بإذن من غوزيلنور كاميل)

أهم النقاط الرئيسية:

اعتقلت السلطات الصينية في أورومتشي ثلاث شقيقات أوغوريات ووالدتهن في أوائل يوليو ٢٠٢٦ لإرسالهن بضائع منزلية عادية (ملابس، طعام، مستلزمات يومية) إلى شقيقتهن الكبرى غوزيلنور كاميل في تركيا، مستخدمة الشحنات كذريعة لاتهامهن بـ "دعم الإرهابيين". وقعت الاعتقالات بعد فترة وجيزة من بدء سريان قانون الوحدة العرقية الجديد في الصين، مما يسلط الضوء على القمع العابر للحدود المستمر الذي يستهدف الأوغور ممن لديهم علاقات عائلية أو تجارية في الخارج، حتى في الأنشطة الروتينية والموثقة.

تضم النساء المحتجزات معتقلة سابقة في معسكرات الاحتجاز مصابة بشلل جزئي، وأخرى قضت سابقاً ١٠ سنوات في السجن صلةً باضطرابات أورومتشي عام ٢٠٠٩، بينما ظلت

هذا التواصل كذريعة لاستهداف العائلة.

التحقيق

وقالت غوزيلنور إن استجواب الشرطة لعائلتها بدأ في ١ يوليو، وأوضحت أن والدتها بهارغول توهتي وشقيقتها غولجنيث وغولزير حكيم تم استجوابهن عدة مرات.

وذكرت أن الشرطة استخدمت شحن غولجنيث للبضائع إلى تركيا كذريعة، مدعية الاشتباه في "دعم الإرهابيين"، مضيفاً أنه تم أمر والدتها وشقيقتها بإرشاد الشرطة إلى المتاجر المحددة التي اشترين منها البضائع والشركات اللوجستية التي استخدمتها لشحنها.

وقالت: "في الرابع من الشهر، تحدثوا بأدب شديد وطالبوا والدتي بالحضور إلى مركز الشرطة في الساعة التاسعة صباحاً. وبعد اقتيادها، أحضروا شقيقتاتي أيضاً. أخذوا عينات من دمائهن وصوروهن من الأمام والخلف والجانبين. بعد ذلك، اقتادوهن بعيداً دون النطق بكلمة واحدة".

وتعد تركيا واحدة من ٢٦ دولة تعتبرها الصين "حساسة"، إلى جانب دول ذات غالبية مسلمة مثل إندونيسيا والسعودية ومصر وكازاخستان وفقاً لمنظمة هيومن رايتس ووتش. وبموجب "حملة الضرب بيد من حديد"

التي تشنها الصين، فإن أولئك الذين زاروا هذه الدول، أو لديهم عائلات هناك، أو يتواصلون مع أشخاص هناك، يتم استجوابهم واحتجازهم وحتى سجنهم.

وقالت غوزيلنور إن عائلتها في أوروتمشي لم ترسل لها أي بضائع منذ أكثر من عام. وبدلاً من ذلك، كانت تستورد البضائع من دول آسيا الوسطى. وقد توقفت الشحنات من عائلتها قبل فترة طويلة من اعتقالهن من قبل الشرطة.

وقالت غوزيلنور: "لدينا وثائق لكل شيء—من أين سُحنت وحتى من استلم البضائع".

"قدمنا تلك الملفات، وقدمت والدتي وشقيقتاتي كل شيء للشرطة. ومع ذلك، لا تزال الشرطة تقول لهن: 'سنحقق معكن؛ هناك أشياء تحدث أيضاً في تركيا'. أي أشياء يمكن أن تحدث هنا؟ ليس لدينا أي شيء يحدث هنا. يمكننا حتى تقديم سجلات نظيفة من هنا".

ووفقاً لغوزيلنور، تم نقل والدتها وشقيقتها إلى مركز شرطة نانجياو في أوروتمشي.

وقالت لإذاعة آسيا الحرة، مشيرة إلى شقيقتها بالتبني غولزير: "إحدهن فتاة يتيمة، والأخرى والدتي، والثالثة شقيقتي المعاقة... ماذا عساي أن أفعل الآن؟!".

الصيني من أن القانون يؤدي إلى تسريع الاستيعاب القسري والمحو الثقافي للأويغور والتبتيين. كما أنه يثير المخاوف من تزايد القمع العابر للحدود الذي تمارسه بكين وقدرتها على خنق أصوات المعارضين في الخارج.

وقالت غوزيلنور لإذاعة آسيا الحرة إن شقيقتها الثالثة، غولميرا كاميل، التي بقيت في المنزل بعد اعتقال والدتها وشقيقتها في ٤ يوليو، اعتقلتها الشرطة بعد أسبوع.

وقضت غولميرا سابقاً عقوبة بالسجن لمدة ١٠ سنوات صلةً باضطرابات ٥ يوليو ٢٠٠٩ في أورومتشي.

يعرض التلفزيون الحكومي الصيني (CCTV) تقارير عن "جرائم" ٢٨ يوليو

وأكدت إذاعة آسيا الحرة أنه تم نقل غولجنيت من مركز الشرطة وهي محتجزة حالياً في مركز احتجاز حي تيانشان.

قانون الوحدة العرقية

جاءت الاعتقالات بعد أيام قليلة من بدء سريان قانون الوحدة العرقية الجديد في الصين. وفي ١٠ يوليو، نشر الناشط الأويغوري المقيم في النرويج، عبد الولي أيوب، على منصة X: "احتجاز ثلاثة من الأويغور في أورومتشي. لم تذكر شرطة الأمن الوطني الأسباب، واحتجزتهم في ٤ يوليو. هم أول هدف علمنا به بعد أن سنت الصين قانون تعزيز الوحدة العرقية".

ويحذر منتقدو قانون الوحدة العرقية





تموز/یولیو 28
إحياء ذکری
مجزرة یارکند

"إيليشقو" (Elishqu) والقرى المحيطة بها، وهي منطقة يشكل الأويغور الأغلبية الساحقة من سكانها، بنسبة تُقدر محلياً بأكثر من ٩٩ بالمائة. بالنسبة لجمهورية الصين الشعبية، كان ما حدث "هجوماً إرهابياً". أما بالنسبة للأويغور، فقد كانت مجزرة ياركند: هجوماً عسكرياً على سكان أعزل إلى حد كبير، أعقبه تعقيم اتصالات، واعتقالات جماعية، وإخفاء قسري، وقمع لكل محاولة لمعرفة عدد القتلى وأين أخذت جثامينهم.

٢٠١٤. ولكن من كانوا المجرمين الحقيقيين؟
أعقب الهجوم العسكري عام ٢٠١٤ على المدنيين الأويغور صمت واختفاء ومحو للأدلة.
في ٢٨ تموز/يوليو ٢٠١٤، نفذت سلطات جمهورية الصين الشعبية واحدة من أكثر عمليات القتل الجماعي دموية بحق الأويغور في التاريخ الحديث في مقاطعة ياركند (ياركند/شاشي) في إقليم الأويغور (تركستان الشرقية). وقعت أعمال العنف في بلدية



دراية وثيقة بالمنطقة. وحفاظاً على سلامته، أشير إليه هنا باسم "حاجيم". شهادته هي واحدة من شظايا شهادات عديدة حفظها الأويغور رغم الخوف الشديد والرقابة الصارمة. وهي لا تغني عن التحقيق المستقل الذي لم يُسمح به قط، لكنها تقدم رواية حاسمة عما حاولت الصين محوه. وقعت الأحداث في نهاية شهر رمضان، عندما كان الأويغور يعيشون

بعد مرور اثني عشر عاماً، تظل الحقيقة الكاملة مخفية. ليس بسبب غياب الشهود أو الناجين أو العائلات التي تبحث عن إجابات، بل لأن السلطات التي نفذت الحملة القمعية احتكرت مسرح الجريمة، والسجلات، ووسائل الإعلام، الطرقات، والجثامين. قبل ست سنوات، أجريت مقابلة مباشرة مع رجل أويغوري كان في ياركند في ذلك الوقت وكان على



احتجازهن والمطالبة بالإفراج عنهن،
جُوبِهوا بالعداء والرفض.
ووصف الأويغور المعاصرون للأحداث
سبباً أكثر ترويعاً: مقتل عائلة أويغورية
أثناء عملية تفتيش شرطية، وما تلا
ذلك من تجمع للأهالي للاحتجاج
على عنف الدولة والقيود المفروضة
خلال شهر رمضان. كما صرّح مؤتمر
الأويغور العالمي بأن الاحتجاجات
اندلعت عقب مقتل عائلة أويغورية
مكونة من خمسة أفراد خلال عملية
للشرطة.

بالفعل تحت قيود صارمة على الحياة
الدينية. كانت الصلاة، والصيام،
وتدارس القرآن، والزي الديني،
والتجمعات الاعتيادية تُعامل من قبل
السلطات كعلامات على "التطرف".
وفقاً لـ "حاجيم"، تجمعت مجموعة من
النساء الأويغوريات للصلاة والتلاوة
خلال الليالي الأخيرة من شهر
رمضان. وسمع بكاؤهن ودعاؤهن
من الخارج، فداهمت السلطات
المكان واقتادت النساء. وعندما ذهب
أزواجهن وأقاربهن للسؤال عن مكان



رواية البروباغندا الصينية: "هجمات إرهابية".

إن التسلسل الدقيق لكل حالة وفاة ومواجهة يتطلب تحقيقاً دولياً مستقلاً. إلا أن السبب الأساسي كان تراكم سنوات من القمع الديني، والتفتيش التعسفي، والممارسات الشرطية المهينة، والحرمان الممنهج للأويغور من كراماتهم.

عندما يُعامل شعب ما على أنه مشتبّه به لمجرد الصلاة، أو الصيام، أو الحداد، أو السؤال عن مكان اقتياد زوجاتهم وأطفالهم، فإن الاحتجاج يصبح تعبيراً عن مجتمع دُفع إلى ما وراء القدرة على التحمل.

ادّعت الرواية الرسمية لجمهورية الصين الشعبية أن "مجموعة إرهابية مخططة لها مسبقاً" هاجمت مكاتب حكومية ومراكز شرطة ومركبات. وأعلنت عن مقتل ٣٧ مدنياً، وإطلاق النار على ٥٩ مهاجماً مفترضاً وقتلهم، واعتقال ٢١٥ شخصاً.

ومع ذلك، لم تنشر السلطات قط قائمة كاملة ومستقلة بالقتلى. ولم تكشف عن مكان مقتل كل شخص، أو ما إذا كان أولئك الذين قُتلوا على يد قوات الأمن يشكلون تهديداً وشيكاً، أو عدد الذين لقوا حتفهم خلال المداهمات وعمليات التفتيش التالية في القرى. ولم تسمح للصحفيين المستقلين أو المحققين أو مراقبي حقوق الإنسان الدوليين

بفحص الموقع.

الأمر الحاسم هو أن الأويغور في "إيليشقو" كانوا يواجهون الآلة المسلحة لدولة الصين الشعبية: الشرطة، والشرطة المسلحة، والقوات الخاصة، والوحدات العسكرية، والمركبات المصفحة، ووفقاً لشهادات محلية، المروحيات والدبابات.

لم يكن لدى الأويغور جيش، أو إعلام مستقل، أو محاكم كفيلة بحمايتهم، أو مؤسسات سياسية سلمية يطالبون من خلالها بالعدالة. وفي مثل هذه الظروف، تضاءلت قدرتهم على التعبير عن الرفض لتقتصر على الكلمات، والدعاء، والامتناع، والاحتجاج، والمقاومة الجسدية.

في جميع أنحاء العالم، يحق للشعوب مقاومة القمع غير القانوني والاحتجاج ضد عنف الدولة. ولا يمكن لدولة أن تحول كل تعبير عن مظلمة أويغورية إلى "إرهاب دولي" لمجرد التذرع بالإسلام، أو "الانفصالية"، أو

صلات مفترضة بالخارج.

وفي حين أن كل حياة مدنية هي حياة ثمينة، لم تقدم الصين قط رواية يمكن التحقق منها بشكل مستقل عن خسائرها المدنية المزعومة. بل استخدمت هذه الادعاءات غير المحققة للتصوير على الحقيقة المركزية لـ ياركند: القوة الغاشمة في هذه المواجهة جاءت من مدفعية الدولة المدججة بالسلاح

المشاهد الوحيدة المتاحة تأتي من المصادر الرسمية الصينية.

لذا، فإن السؤال لا يتعلق فقط بعدد من ماتوا، بل بسبب رفض الصين، منذ ١٢ عاماً، الكشف عن أسماء جميع القتلى والمختفين.

كما وصف "حاجيم" تقارير محلية واسعة النطاق تفيد بأن الجثامين نُقلت سرّاً بعيداً بعد الحملة القمعية. اعتقد البعض بأن القتلى دُفِنوا بالقرب من مواقع الأفران القديمة؛ بينما اعتقد آخرون أنهم نُقلوا إلى المنطقة الحضرية الجنوبية الجديدة في ياركند، حيث وُضعت الجثامين في الأراضي الزراعية أو مناطق البناء وطمُرت بالتراب.

تتطلب هذه الاتهامات تحقيقاً جنائياً ودولياً. إن استمرار هذه الروايات يعكس واقعاً مريعاً: العديد من العائلات لم تتسلم قط جثامين ذويها، أو إخطارات رسمية، أو قبوراً يزورونها.

بالنسبة للأويغور، ليس هذا تفصيلاً هامشياً. فالدفن عمل أساسي من أعمال الإيمان، والكرامة، والمسؤولية الأسرية. إن حرمان العائلات من حق معرفة مكان دفن أحبائها يعد العنف إلى ما بعد الموت. إنه يترك الأقارب محاصرين بين الحزن والشك، عاجزين عن الحداد، وعاجزين عن المطالبة بالعدالة، بل وعاجزين حتى عن إلقاء نظرة الوداع.

والموجهة ضد السكان الأويغور المحليين.

السؤال المركزي هو لماذا ردت الصين على مظالم السكان الأويغور بقوة عسكرية غاشمة، وعقاب جماعي، وصمت مطلق.

حصيلة الوفيات الرسمية المتمثلة في ٩٦ شخصاً لم تكن يوماً مصدقة بالنسبة للعديد من الأويغور في المنطقة. وأشارت الشهادات المحلية، ومؤلفات الأويغور في الخارج، والتقارير الإعلامية إلى أن العدد الحقيقي للقتلى قد يكون أعلى من ذلك بكثير.

ذكرت إذاعة آسيا الحرة في ذلك الوقت أن مؤتمر الأويغور العالمي تلقى شهادات ترجح مقتل ٦,٠٠٠ أويغوري على الأقل. وقدرت مصادر أويغورية أخرى أن ما بين ٣,٠٠٠ و ٥,٠٠٠ شخص قد قُتلوا أو اختفوا. وقدر "حاجيم" أن نحو ٣,٠٠٠ شخص من عدة قرى قد لقوا حتفهم.

لا يمكن التأكد من هذه الأرقام بشكل مستقل اليوم لأن الصين فرضت تعتيماً شاملاً ولم تسمح بأي تحقيق. ولا يمكن استخدام غياب التحقق للترويج للرواية الرسمية. لقد قطعت السلطات الاتصالات بالإنترنت والمحمول، وأغلقت الطرق، ونشرت القوات المسلحة، ومنعت الوصول الخارجي. لقد أوجدت ظروفًا يستحيل معها إحصاء الحقيقة.



لم تكن مجزرة ياركند حادثاً معزولاً. بل كانت تحذيراً لما سيتكشف قريباً في جميع أنحاء إقليم الأويغور.

بعد ياركند، أصبحت الهوية الدينية أكثر خطورة. فالألقاب مثل إمام، وحاج، وقارئ، التي كانت يوماً دلالة احترام، أصبحت علامات تجلب المراقبة أو الاحتجاز أو السجن. وأصبح الأشخاص الذين صلوا، أو سافروا إلى الخارج، أو حملوا جوازات سفر، أو درسوا الدين، أو احتفظوا بروابط أسرية خارج الإقليم، أهدافاً متزايدة.

إن حملة الاحتجاز الجماعي التي تكثفت بعد عام ٢٠١٧ لم تظهر فجأة. لقد أظهرت ياركند بالفعل منطق النظام: أولاً تجريم الهوية الأويغورية والحياة الدينية؛ ثم معاملة المعارضة كتطرف؛ ثم استخدام "مكافحة الإرهاب" لتبرير العقاب الجماعي؛ وأخيراً إخفاء الضحايا.

في الصور التي نشرتها السلطات الصينية، تبرز المركبات المدمرة بقدر ما هي غير مفيدة في توضيح ما حدث.

إن القمع الذي تمارسه الصين ضد الأويغور لا يصبح مشروعاً لمجرد استخدام مصطلحات معينة. إن تسمية مجزرة بـ "مكافحة الإرهاب" لا يجعلها مكافحة للإرهاب. وإن وصف مجتمع من المدنيين، لا يملك جيشاً، ولا أسلحة عسكرية، ولا تمثيلاً سياسياً،

ولا سبيلاً للعدالة، بـ "المتطرف" لا يمكنه محو العنف الذي مارسته الدولة ضده.

في كل ذكرى لـ ٢٨ تموز/يوليو، لا يتذكر الأويغور مجرد رقم متنازع عليه، بل يتذكرون بشراً: نساء أخذن، ورجالاً ذهبوا للسؤال ولم يعودوا، وشيوخاً بحثوا عن أحفادهم، وعائلات تُركت بلا قبور، وقرى بأكملها أُجبرت على الصمت.

يجب على سلطات جمهورية الصين الشعبية الكشف عن أسماء ومصير كل شخص قُتل أو أخفي أو احتُجز أو سُجن فيما يتصل بمجزرة ياركند. ويجب عليها الكشف عن مواقع جميع المدافن، والإفراج عن السجلات ذات الصلة، والسماح بتحقيق دولي مستقل.

لا ينبغي للعالم أن يقبل مسمى "الإرهاب" الذي تطلقه الصين كبديل للأدلة. بل ينبغي له أن يسأل لماذا أغلقت السلطات المنطقة، وقطعت الاتصالات، ومنعت التفتيش، ولا تزال ترفض تقديم حساب عن القتلى. دماء ياركند لم تُمحَ عندما قُتحت الطرقات من جديد. لقد تم إخفاؤها فحسب.

وسيوصل الأويغور التذكر.

الوسوم: الإبادة الجماعية، حقوق الإنسان، الأويغور المسلمون، الاضطهاد الديني

عن الكاتبة:

آسية أويغور كاتبة ومحلة سياسية أويغورية مقيمة في هولندا. قبل إغلاق القسم الأويغوري في إذاعة آسيا الحرة، عملت هناك كمعلقة سياسية. تنشر حالياً مقالات وتحليلات باللغات الإنجليزية والهولندية والصينية حول حقوق

الإنسان للأويغور، والقمع الثقافي، والرقابة على المعلومات، وسياسات الدولة الصينية المتعلقة بالأويغور من خلال منصات شملت Global Voices، ومشاركة ككاتبة ضيفة في مشروع حقوق الإنسان للأويغور (UHRP)، والمطبوعة الهولندية "De Kanttekening".





كشفت شبكة CBC News هوية المتدربة الكندية التي اعتُقلت في بلجيكا للاشتباه بتجسسها لصالح حلف الناتو، وهي بيوي تشانغ، مهندسة أنظمة عملت سابقاً في وكالة الفضاء الكندية وهيئة الإحصاء الكندية، وذلك باستخدام أساليب مفتوحة المصدر لتأكيد هويتها رغم امتناع المحاكم البلجيكية عن الكشف عنها. وأعلنت بلجيكا أنها ستبقى رهن الاحتجاز لمدة شهر إضافي على الأقل، فيما تعهدت وزيرة السلامة العامة الكندية بمراجعة سجلها الوظيفي لدى الوكالات الفيدرالية.



مشهد قصير في المسلسل التركي " السلطان محمد: الفاتح" يصوّر اضطهاد الأويغور تحت الحكم الصيني أثار حملة ضغط صينية، استخدمت خلالها بكين مشتكيًا أويغوريًا مزعومًا للمطالبة باعتذار وتعديلات من قناة TRT ومنتجي المسلسل، رغم أن العروض التركية محظورة بالكامل في تركستان الشرقية، مما يجعل ادعاء الشاكي عبثيًا. رفض فريق الإنتاج هذا المطلب، وأكد المنتج أيوب كوكهان أوزكين أنه سيقدم محتوى مماثلاً مجددًا، واصفًا تركستان الشرقية بـ"يتيمة الأمة".



DOĞU TÜRKİSTAN
BASIN VE MEDYA DERNEĞİ
شەرقىي تۈركىستان ئاخبارات ۋە مېدىيا جەمئىيىتى
جەمئىيەتلىك نەزەرىيەلىك ئورۇنلار
EAST TURKISTAN PRESS AND MEDIA ASSOCIATION

ماذا يحدث

في تركستان الشرقية؟

www.istiqlalhaber.com I www.istiqlalmedia.com



info@istiqlalmedia.com

[Kartalpe Mah. Geçit Sok. No: 6 Dükkan 2 Sefaköy Küçükçekmece](#)

[+90 212 540 31 15](tel:+902125403115)

[+90 553 895 19 33](tel:+905538951933)

[+90 541 797 77 00](tel:+905417977700)